

Distr.: General
30 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دايفيس (نائب الرئيس) (جامايكا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62401 X (A)



المخدرات العالمية بما يتفق بدقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، أتاحت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦ فرصة للتنبؤ به بالتقدم المحرز وتقييم التحديات المتبقية.

٤ - واستطرد قائلاً إن مشكلة المخدرات متعددة الجوانب ولا يمكن مكافحتها إلا من خلال إرادة سياسية جماعية وتعاون دولي، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية. وقد أكدت حكومة بلده مجدداً التزامها الإقليمي والوطني الذي تعهدت به لمواجهة ذلك التحدي من خلال الإعلان الخاص بشأن مشكلة المخدرات العالمية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥ - السيد منانو (أوغندا): قال إن بلده، الدولة المضيفة لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، قدم دعمه الكامل للمعهد عن طريق تقديم أرض مجانية ودفعه للاشتراكات المقررة عليه في الوقت المحدد. وأضاف بأن حكومة بلده ظلت تجري مناقشات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استباق لنتيجة مراجعة المعهد التي طُلب إجراؤها بهدف الإسراع في الإصلاحات قيد النظر. وستتخذ التدابير الملائمة لتنفيذ توصيات لجنة المراجعة، والتي من المتوقع أن تُدخل تغييرات كبيرة في الإجراءات والسياسات الخاصة بإدارة المعهد وتنظيمه.

٦ - ومضى يقول إنه على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/69/92)، فإن قدرة المعهد على مواجهة التحديات التي تفرضها أنشطة العصابات الإجرامية الدولية المنظمة وتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة

في غياب السيدة ميسكويتا بورجيس (تيمور - ليشتي)، تولى السيد دايفيس (جامايكا)، منصب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/69/86 و A/69/88 و A/69/89 و A/69/92 و A/69/94)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/69/111 و A/69/87-E/2014/80)

١ - السيد سامورا ريباس (السلفادور): قال إن السلفادور شاركت بفعالية في المفاوضات التي أجريت خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي أفضت إلى اعتماد الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال. وبالإضافة إلى تنفيذ سياسة وطنية وصياغة قانون خاص لمكافحة الاتجار بالأشخاص، قدمت بلاده تدريجياً في مجال الكشف لموظفي الهجرة، مما أدى إلى النجاح في تحديد الضحايا.

٢ - وأضاف قائلاً، إن تعاون السلفادور مع تسع دول أخرى في إطار مبادرة إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من جرائم ضد الأطفال والمراهقين أدى إلى تفكيك شبكة للاتجار في عاصمتها. وتشمل الموارد المحلية الأخرى مأوى لضحايا الاتجار بالفتيات والتخطيط لإنشاء مأوى لضحايا الاتجار بالنساء.

٣ - ومضى قائلاً إن المراقبة المعتمدة على الضمير الحي مطلوبة لمكافحة المخدرات والجرائم المتعلقة بها، التي لا يمكن التصدي لتكلفتها البشرية الكبيرة ولتأثيرها على التنمية الإقليمية بشكل صحيح باتخاذ إجراءات من جانب واحد. لذا يجب اتباع نهج متعدد الأطراف وشامل ومتوازن لمراجعة وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الرامية لمكافحة مشكلة

واسعة من العواقب السلبية، في حين أن البديل الذي اعتمده دول أخرى، والمتمثل في التركيز على الصحة والحد من الأضرار وحقوق الإنسان، أدى إلى نتائج أكثر فعالية.

٩ - واستطردت قائلة إن الحاجة إلى اتباع نهج جديدة لمواجهة مشكلة المخدرات والجرائم ذات الصلة أدت إلى مجموعة واسعة من الاستجابات السياسية الوطنية. ولكن، بسبب الطابع عبر الوطني لهذه المشكلة، لا يمكن لأي بلد أن يواجهها وحده. لذا، طرحت غواتيمالا مبادرات إقليمية عدة تضمنت استضافة الدورة العادية الثالثة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة الاستثنائية لمنظمة الدول الأمريكية بشأن المخدرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد أكدت تلك الحوارات على أهمية وضع كرامة الإنسان وقيمه وإدماجه في صلب السياسات العامة التي تعكس تركيزاً متوازناً على حقوق الإنسان، والصحة، والتنمية والأمن المحليين والوطنيين.

١٠ - ومضت قائلة إن غواتيمالا ظلت، على المستوى العالمي، عضواً فاعلاً في لجنة المخدرات وهي أصدرت، مع كولومبيا والمكسيك بياناً مشتركاً عن الجريمة المنظمة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وظلت داعماً قوياً للقرار الشامل بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

١١ - ورأت أن من الضروري التحول من النهج الحالي القائم على الحظر والتجريم إلى نهج قائم على البيانات العلمية ومركزات الصحة العامة وحقوق الإنسان والحد من الأضرار. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لرعاية وتأهيل المدمنين، ووقاية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات، واحترام مبدأ التناسب في القانون الجنائي. ويجب أن يكون لكل بلد الحرية في وضع السياسات وتكييف الصكوك الدولية ذات الصلة لتصبح متوافقة مع الواقع الوطني.

في ارتكاب الجرائم بقيت دون التوقعات. لذا، فمن المطلوب تقديم المساعدة التقنية والدعم لتعزيز قدرته على التصدي لتلك التحديات وغيرها، والتي تتضمن عدم كفاية الموظفين والأموال لدعم البرامج الفنية. ورغم ذلك، أعرب وفد بلده عن سروره لملاحظة أن المعهد ظل يتعاون مع رئيس مجلس الإدارة، والدول الأعضاء، والبلد المضيف، وعول على الدعم المعتاد من الدول الأعضاء لمشروع القرار ذي الصلة. وسيكون من المطلوب بذل جهود متضافرة لمكافحة الجريمة بأشكالها التي تزداد تعقيداً.

٧ - السيدة أروويلا أريناليس (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا ما برحت منذ شباط/فبراير ٢٠١٢ تشجع الحوار العالمي بشأن مشكلة المخدرات. وأعلنت عن ترحيب بلدها بالاهتمام المتزايد الذي أولته الأمم المتحدة مؤخراً للأبعاد المعقدة لتلك المسألة وللدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ولكن، رغم المناقشات الأوسع نطاقاً والمتعددة الأطراف، ما زالت بعض المحرمات تحيط بموضوع المخدرات. ومضت قائلة إن غواتيمالا وقعت، بفعل الجغرافيا، ضحية للآثار الضارة للاتجار بالمخدرات وما يواكبها من ارتفاع في استهلاكها، مما شكل عوائق أمام تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية والسلامة العامة في البلد.

٨ - وأضافت قائلة إن ما يفاقم من هذه التحديات وجود صلات بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والأنشطة الأخرى غير المشروعة، مثل الاتجار بالبشر وغسل الأموال. وقد فشلت السياسات الوطنية الرامية إلى حظر المخدرات على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية باستمرار في الحد من إنتاجها واستهلاكها والاتجار بها، وفي الأنشطة ذات الصلة، ولكنها ساهمت، بدلاً من ذلك، في مجموعة

الاعتقال والسجن كخيارٍ أخيرٍ فقط. كما اعتمدت استراتيجية وطنية معنية بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ صُممت لتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في القضايا الجنائية. ورحبت جورجيا بإدماج سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في الإقتراح الذي تقدم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - السيد تانين (أفغانستان): قال إن التراع الذي طال أمده أحدث ضرراً شديداً في البنية التحتية لبلده. فقد أدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد إلى تقويض التنمية والاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون، في حين أدت زيادة الاعتماد على المخدرات إلى تهديد الصحة المجتمعية والاستقرار واستنزفت الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات. وأضاف قائلاً إن الأمن والرخاء الاجتماعي والاقتصادي أساسيان في الجهود التي تبذلها حكومة بلده. فقد قامت، بدعم دولي، باعتماد التشريعات وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية، وانضمت إلى الصكوك والبروتوكولات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة أو صدقت عليها. ومن الإنجازات الكبيرة التي حققتها في الآونة الأخيرة سن قانون جديد لمكافحة غسل الأموال لمنع استخدام المؤسسات المالية في غسل الأموال.

١٦ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده أطلقت حملة للقضاء على زراعة الخشخاش في آذار/مارس ٢٠١٤. ولكن لا يمكن النجاح في معالجة القضايا المترابطة المتمثلة في تهريب المخدرات وإنتاجها واستهلاكها إلا بتنفيذ استراتيجيات عالمية وإقليمية شاملة للحد من العرض والطلب. وعليه، جرى حث جميع الشركاء في ميثاق باريس على تكييف الجهود في هذا الصدد. وأضاف قائلاً، إن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما تبادل المعلومات، ضروريان

واختتمت حديثها قائلة إن غواتيمالا ستعمل بحماس للتأكد من أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦ ستتخذ إجراءات ملموسة ومثمرة.

١٢ - السيدة كوبرادزه (جورجيا): قالت إن حكومة بلدها تعطي الأولوية لإصلاح النظام القضائي من أجل تعزيز الديمقراطية مع دعم مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. لقد كانت جورجيا في طليعة الحملة الموجهة نحو الاعتراف الدولي بالحقوق في المساعدة القانونية، وكانت أحد المقدمين الرئيسيين للقرار المتعلق بمبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/١٨٧). وقد بنت نظاماً وطنياً شاملاً للمساعدة القانونية يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات للأشخاص المحرومين اجتماعياً، وصدقت على التعديلات بشأن جريمة العدوان في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كخطوة نحو ضمان السلام الدولي والقضاء على الإفلات من العقاب.

١٣ - وأضافت قائلة، إن بلدها اعتمدت مجموعة واسعة من الإصلاحات الرامية لمكافحة الفساد، كان لها تأثير تحولي على القطاع العام، شملت تعديلات تشريعية تهدف إلى تعزيز نزاهة واستقلال المجلس الأعلى للقضاء والإدعاء العام، وإصلاحات القانون الجنائي لجعله متوافقاً مع المعايير الدولية والأوروبية، وإصلاح آلية التفاوض لتخفيف العقوبة في الإجراءات الجنائية لزيادة الرقابة القضائية، والشفافية، والتوافق مع المعايير الأوروبية.

١٤ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها تعكف، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد الأوروبي، على صياغة قانونها الأول القائم بذاته في مجال قضاء الأحداث وفقاً للمعايير الدولية لضمان اللجوء إلى

بهدف تحقيق إمكاناتها الوطنية، بخاصة فيما يتعلق بأجهزة إنفاذ قانون مكافحة الفساد.

١٩ - واذف قائلاً، إن قيرغيزستان مصممة على تحقيق الأهداف والغايات المبينة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وهي مستعدة للمشاركة في الجهود التي تبذل لمكافحة الاتجار غير المشروع في المؤثرات العقلية وسلائفها. وقد نُفذت في هذا الصدد مجموعة من التدابير التشريعية والسياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات والأمن الوطني. كما بُذلت جهود موحدة أخرى للحد من الإدمان على المخدرات والجرائم ذات الصلة. وقدمت قيرغيزستان أيضاً ترشيحها لعضوية لجنة المخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي ضوء العدد المتزايد من حقول الأفيون في أفغانستان وموقع بلده الكائن على طريق الاتجار، قال، إن من الضروري العمل بشكل جماعي وشامل لمنع الإنتاج والتهرب من أفغانستان وحولها.

٢٠ - ومضى قائلاً إنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً تنسيقياً أقوى في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. لقد أسهمت المساعدات التقنية والدعم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسهاماً كبيراً في مكافحة الآثار المترتبة على مشكلة المخدرات في قيرغيزستان والمنطقة. كما أدى المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى دوراً هاماً في تنسيق جهود الدول في المنطقة. واختتم حديثه قائلاً، إن قيرغيزستان ملتزمة بتعهداتها في هذا الصدد، وهي تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦.

٢١ - السيدة ناتيفيداد (الفليين): قالت إن المواطنين الفلبينيين هم في غالب الأحيان ضحايا، وفي بعض الأحيان

للمكافحة الفعالة للاتجار بالسلائف الكيميائية. وينبغي تعزيز كل من أطر التعاون القائمة، وكذلك شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان. ومن المهم أيضاً كشف ومنع التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية، والتي ينشأ الكثير منها خارج أفغانستان.

١٧ - واختتم حديثه قائلاً إننا نشجع الشركاء في ميثاق باريس أيضاً على التعاون بخاصة في مجال التحقيقات المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز المبادرات القائمة حالياً لمكافحة المخدرات كما ينبغي توسيع فرص التعاون المحتملة ضمن عملية اسطنبول. ولمعالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان على نحو مستدام، ينبغي تعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، كما ينبغي أن تتوفر للمزارعين الأفغان إمكانية الحصول على مصادر رزق بديلة. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة تتمثل في مكافحة مشكلتي المخدرات والفساد؛ وبالتالي هناك حاجة إلى التعاون الفعال. وقال، إن حكومة بلده تشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما قدمه من دعم فني وتتوقع استمرار المشاركة والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمواجهة التهديد المستمر في هذا المجال.

١٨ - السيد نيازالييف (قيرغيزستان): قال، إن حكومة بلده ملتزمة بقوة بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وحماية حقوق الضحايا. وأضاف أن قيرغيزستان انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واعتمدت التشريعات ذات الصلة، كما اعتمدت استراتيجية وطنية في هذا المجال. وأنشأت أيضاً جهازاً لمكافحة الفساد. ولكنها تتوقع المساعدة من وكالات الأمم المتحدة ومن الدول على تنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية

٢٣ - وأردفت قائلة إن الفلبين ستقدم مشروع قرارها لفترة السنتين عن الاتجار بالنساء والأطفال، وهي تتوقع الحصول على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد. كما دعت إلى تقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالبشر. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى نشر التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي يُمكن الحكومات من صوغ سياسات مستندة إلى الأدلة. ومضت قائلة إن الفلبين أدمجت منع الجريمة والعدالة الجنائية والحكم الرشيد في خططها المعنية بالتنمية الوطنية وهي تشجع النظر في تلك المجالات في المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - السيدة غاي لونا (إندونيسيا): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص والفساد والجرائم البيئية. وللقيام بذلك من المهم اتباع نهج شامل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بشكل جماعي مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على مكافحة شبكات الاتجار الدولية وحماية الضحايا منها. وأضافت قائلة إنه من أجل تحقيق هذا الهدف، بادرت إندونيسيا إلى عقد المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، أو ما يسمى بعملية بالي. وقام المسؤولون في تلك السنة بإقرار استراتيجية وبرنامج لاستخدام التعاون العملي لتعزيز إدارة الهجرة، وحماية اللاجئين، وسلامة الحدود، وما يتعلق بذلك من تدابير قانونية لبناء القدرات وإنفاذ القانون.

٢٥ - وأضافت قائلة، إنه ينبغي إنشاء آلية لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لضمان تنفيذها بصورة فعالة وشاملة ونزيهة ومن دون تدخل سافر. وينبغي للمجتمع الدولي معالجة مسألة الاتجار

شركاء من حيث لا يدرون في الجريمة عبر الوطنية. لذا، فإن حماية ومساعدة مواطنيها في الخارج هي ركيزة أساسية للسياسة الخارجية للفلبين. وهناك حاجة إلى نظام شامل وأطر وطنية وإقليمية ودولية مُكمّلة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وأعلنت عن ترحيب حكومة بلدها بانضمام مزيد من الدول مؤخرًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها، أو التصديق عليها، وتأمل أن يتحقق التصديق العالمي على الاتفاقية بحلول العام التالي. وأعربت عن تقدير حكومة بلدها الكبير للدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالاتفاقية، ومواءمة وتنفيذ القوانين والأنظمة المحلية، وتدريب موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين.

٢٢ - وأضافت قائلة، إن حكومة بلدها، بتركيزها على الحوكمة المفتوحة والشفافية، اتخذت خطوات في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وتمويل الإرهاب. وفيما يخص ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية، وبخاصة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإعتداء على الأطفال واستغلالهم، والارتفاع الكبير في الاتجار بأنواع الأحياء البرية المهددة بالانقراض، دعت الفلبين إلى توسيع التعاون الدولي وزيادة المساعدة التقنية لمكافحة تلك الممارسات وإلى اعتماد الدول الأعضاء تشريعات تعمل على تجريم الاتجار بالأحياء البرية. ومضت تقول إن حكومة بلدها تدعم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المقبل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦، ورحبت بالعملية الشاملة للجميع التي أُتبعت في الإعداد لهما.

المخدرات، ورصدت استخدام وتعاطي المواد غير الخاضعة للمراقبة بعناية. ومن بين تدابير أخرى، أنشأت إندونيسيا مجلساً وطنياً للمخدرات وقامت بتعديل قانونها الخاص بالمخدرات ليغطي الأغراض الطبية والبحثية. وقامت أيضاً بمراقبة المناطق المحتملة لزراعة القنب وتعاونت مع الحكومات المحلية لتحفيز تطوير البدائل وتعزيز قدرة المجتمع على التعافي. وختمت قائلة إنه ينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تساعد في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦.

٢٩ - السيد سارير (جزر المالديف): قال، إن جزر المالديف، بوصفها أرخبيلًا من الجزر المتناثرة التي يمكن اختراقها بسهولة بالغة، والتي تقع عند تقاطع العديد من طرق التجارة البحرية، هي عرضة لتجارة المخدرات الدولية، كما أنها معرضة لخطر التحول إلى دولة عبور لهذه الجرائم عبر الوطنية مثل الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات. وبالنظر لاعتمادها على العمال المهاجرين، فهي أيضاً معرضة لخطر أن تصبح نقطة عبور ومقصداً للاتجار بالبشر والتهرب. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده انضمت مؤخراً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتبذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذه الجرائم وذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن التدابير الرامية إلى مكافحة القرصنة تتضمن مشروع قانون لمكافحة القرصنة يحدد إجراءات التعامل مع أعمال القرصنة المشتبه فيها داخل المياه الإقليمية لجزر المالديف والامثال المدونة جيبوتي لقواعد السلوك التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية من أجل تطوير قدرات دول المنطقة على مكافحة القرصنة. ويقوم صندوق الأمم المتحدة

بالعمالة بشكل جماعي، كما ينبغي لجميع الدول الأعضاء الانضمام إلى تلك الاتفاقية وبروتوكولاتها. وستت إندونيسيا قانوناً بشأن الاتجار بالأشخاص، وأصبح هذا القانون أداها الرئيسية لمنع وملاحقة مثل هذه الجرائم وتوفير الحماية لضحاياها.

٢٦ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للدول الأعضاء زيادة الإفصاح الطوعي وتوسيع الآليات المباشرة لاسترداد الموجودات من أجل وقف الفساد. وقد شاركت إندونيسيا، حتى الآن، في جميع آليات استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى الصعيد الوطني جرى التحقيق في أكثر من ٦٠٠ من قضايا الفساد. ومضت قائلة إن بلدها قلق للغاية من ارتفاع حالات الاتجار بالحياة البرية والأخشاب ومنتجات الغابات. كما أن المسؤولية عن مكافحة تلك الجرائم تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. وقد شاركت إندونيسيا في اتفاق الشراكة الطوعية مع الاتحاد الأوروبي المتعلق بإنفاذ قانون الغابات والحوكمة والتجارة.

٢٧ - وأضافت أن بلدها يؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع التركيز بوجه خاص على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وسيواصل تعزيز الاعتدال والتسامح لمحاربة الأفكار المتطرفة والتصدي لاستخدام الدين لأغراض الإرهاب. ولأن التعاون الإقليمي والدولي عاملان فعالان في مكافحة الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، تقوم إندونيسيا بتيسير عدد من البرامج الإقليمية المعنية ببناء القدرات وتبادل المعلومات في إطار مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

٢٨ - وأكدت التزام حكومة بلدها ملتزمة بقوة باستخدام التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. فقد قامت، بدعم من بلدان أخرى، بإنفاذ تدابير لمنع تهريب

تجارة المخدرات. ونظراً لأهمية حماية ضحايا المخدرات وضحايا الاتجار بالبشر، يجب التمييز في الحلول المتبعة بين المدمنين، والباعة المتحولين، والتجار، والمهريين، مع أخذ البعد الإنساني في الاعتبار.

٣٤ - السيد جورجيو (إريتريا): قال، إن العديد من الإريتريين، وبخاصة الشباب، سقطوا ضحية للاتجار بالأشخاص. ففي حين كانت البلاد تسعى للحصول على دعم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، قامت حكومة إريتريا بالعديد من الخطوات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لمنع الاتجار وملاحقته قضائياً، بما في ذلك رفع مستوى الوعي العام، وتقديم المساعدة للضحايا، وتقديم الجناة إلى العدالة، والتعاون مع الدول الأخرى، واستخدام الإعلانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، والانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ورعاية العديد من قرارات الجمعية العامة الموجهة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن الاعتقالات الأخيرة للمجرمين المشتبه بهم أثبتت إحراز تقدم مشجع، ولكن التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في تفكيك الشبكات هو أمر بالغ الأهمية. ومن دون هذا التعاون، فإن العناصر الإجرامية المنظمة ستواصل استغلال نقاط ضعف المهاجرين. وترتبط مكافحة الاتجار بالبشر في نهاية المطاف بالنضال من أجل السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبنظام عالمي أكثر إنصافاً. لقد ناضل الشعب الإريتري أكثر من جيلين من أجل الكرامة وحقوق الإنسان وبقي صامداً في جهوده الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٣٦ - السيد كايوك (أوكرانيا): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والفساد.

الاستثماري لمكافحة القرصنة بتزويد جزر المالديف بالمساعدة المالية.

٣١ - واستطرد قائلاً إن وكالات إنفاذ القانون تتعاون، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، مع عدد من الشركاء وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قانون جرى التصديق عليه مؤخراً، فيما يتعلق بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومضى قائلاً إن جزر المالديف تعيد النظر حالياً في التشريعات الوطنية لجعلها تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي هي طرف فيها. وتقوم لجنة مستقلة لمكافحة الفساد بالإشراف على التقدم المحرز في هذا المجال وتعمل للتأكد من أن الإطار التنظيمي المتبع يؤدي إلى المقاضاة الآنية والفعالة للفساد.

٣٢ - ومضى قائلاً إن اعتماد خطة عمل متعددة القطاعات وقانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٣ أدى إلى رفع حكومته من الفئة الثانية من قائمة المراقبة في عام ٢٠١٤. وبموجب التشريع الجديد، عُززت مراقبة الحدود كما جرى توفير المأوى والمشورة والرعاية الطبية وخدمات الترجمة لضحايا الاتجار.

٣٣ - وأختتم حديثه بالقول إن المدمنين هم الضحايا الرئيسيون لتجارة المخدرات الدولية التي تستهدف الفئات الأكثر عرضة للخطر في بلاده، وبخاصة الشباب. وقد أنشئت محكمة مخدرات مخصصة للتعامل مع قضايا المخدرات باستخدام نهج قائم على العلاج، وتقوم مراكز إعادة التأهيل بتمكين المدمنين السابقين من تحويل حياتهم إلى الطريق السوي. وعلاوة على ذلك، اقترنت جهود إعادة التأهيل بالجهود الرامية إلى منع دخول المخدرات وبيعها في البلاد، وهو أمر ليس بالسهل نظراً للطبيعة الجغرافية للبلاد. وتُتخذ حالياً خطوات لإعادة تأسيس وحدة للكلاب البوليسية في المطارات وإرسال مسؤولي إنفاذ القانون إلى مناطق مختلفة من البلاد للعمل بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية في مكافحة

المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، فإن المملكة العربية السعودية تعمل على جعل التشريعات الوطنية متماشية مع الصكوك الدولية.

٣٩ - وأضافت قائلة إنه نظراً لطبيعة النشاط الإجرامي العابر للحدود بشكل متزايد، والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، يجب ابتداء أساليب جديدة لمكافحة الجريمة وتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون على معالجة الأشكال المستجدة من الجريمة. ويجب تحديد الفجوات والعقبات في نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية والقضاء عليها. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل حكومة بلدها على تكييف القضاء ليوافق التطورات المعاصرة. وقد أنشئ نظام للمحاكم المتخصصة، بما في ذلك محاكم الأحوال الشخصية، ومحاكم العمل، والمحاكم التجارية.

٤٠ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها رحب باعتماد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مشروع القرار الذي شارك في رعايته، وعنوانه "التعاون الدولي في المسائل الجنائية" (E/CN.15/2014/L.10). لقد بذلت المملكة العربية السعودية كل جهد ممكن لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، استناداً إلى قناعتها الإسلامية بأنه يجب حظر جميع المواد التي تهدد الحياة البشرية. وتشتمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات على التوعية بالأساليب الوقائية، والتدابير المحلية لمكافحة المخدرات، ومعالجة وتأهيل المدمنين، والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد فُرضت أقصى العقوبات على مهربي المخدرات. وعلاوة على ذلك، نجحت التدابير الوقائية في إحباط عدد من العمليات الرئيسية لتهريب المخدرات. كما سعت حكومة بلدها إلى توعية الجمهور بالآثار الضارة للمخدرات من خلال عدد من البرامج والحملات والمنتديات والمؤتمرات، بالإضافة إلى علاج وتأهيل مدمني المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن أجل هذه الغاية، فإن تحقيق التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها يظل على رأس الأولويات. وأضاف أن أوكرانيا تدعم بشدة وضع آلية استعراض لتنفيذ الاتفاقية تتسم بالشفافية والكفاءة وعدم التدخل السافر والحياد. كما أن هناك حاجة لتزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية الكافية لبناء وتعزيز قدراتها في مجالي إنفاذ القانون والقضاء لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن أوكرانيا قلقة من الطريقة التي قوضت بها مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التقدم في عملية التنمية وشكلت تحديات جديدة لنظم العدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، أثنى على التوقيت الجيد لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بالجريمة السيرية. وفي معرض إشارته إلى استمرار حدوث حالات الاتجار بالأشخاص، دعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. واحتتم حديثه قائلاً إن حكومة بلده تأمل في أن العمل الجاري الاضطلاع به في إطار آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقية ويعزز المعايير والجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.

٣٨ - السيدة الشهبان (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يقف في طليعة الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار العالميين. كما إن التوترات المؤلمة التي تؤثر على أجزاء كثيرة من العالم تتطلب تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الجريمة وتحسين العدالة الجنائية من خلال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهي أمور تشكل الأساس لمجتمعات مستقرة وآمنة وقادرة على تحقيق التنمية. ويوصفها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

٤١ - ومضت تقول إن المملكة العربية السعودية شاركت في المبادرات الإقليمية تحت إشراف المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لجامعة الدول العربية، والذي تعاونت من خلاله على مشروع استراتيجية عربية لمكافحة شرور تعاطي المخدرات. وقد اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في عام ١٩٨٦ قانوناً نموذجياً عربياً موحداً لمكافحة المخدرات. وعلى الصعيد الدولي، تعاونت سلطة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بالمملكة العربية السعودية بشكل وثيق مع عدد من نظرائها الدوليين في إطار عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية. كما أن بلدها طرف في عدد من الصكوك منها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، وبروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن جهود حكومة بلده التي بذلتها عبر السنين لمعالجة التعاطي غير المشروع للمخدرات بلغت ذروتها في الإعلان عن دولة خالية من الأفيون في عام ٢٠٠٦. ولكن، منذ ذلك الحين، سُجلت زيادة في زراعة الخشخاش نتيجة للفقر، وزيادة في الطلب على الأفيون وارتفاع في سعره في السوق السوداء وعدم استدامة المهنة البديلة المتاحة للمجتمع المحلي، بخاصة في المناطق النائية والجبلية. واستمر بلده في بذل كل جهد ممكن للقبض على المتاجرين بالمخدرات بصورة غير مشروعة، وضبط المخدرات وإتلافها، والقضاء على زراعة الخشخاش وعلى التهريب غير المشروع للمخدرات. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للقضاء على زراعة الأفيون أن يكون مقترناً بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن التعاون والمساعدة الإقليميتين والدوليتين ستجعلان من الممكن إيجاد حل فعال ودائم. ورحب وفد بلده بالدعم المقدم من الشركاء في التنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الإقليمية والدولية الأخرى في هذا الصدد.

٤٥ - السيدة مكوار (السودان): دعت المجتمع الدولي إلى التعريف بالإرهاب على أنه جريمة دولية وإلى تنسيق جهوده بطريقة تُمكن البلدان النامية، بما فيها تلك التي تمر في مرحلة ما بعد النزاع، من مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب

٤٢ - وفي الختام أكد وفد بلدها على ضرورة احترام سيادة البلدان فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها لحماية مواطنيها. ويشكل فرض عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات واحداً من أكثر الوسائل فعالية للحفاظ على سلامة وأمن جميع المواطنين والمجتمع ككل.

٤٣ - السيد تامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده اتخذت عدداً من التدابير على الصعيد الوطني وتعاونت على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وبما أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي بلد غير ساحلي يتقاسم الحدود مع دول مزدهرة اقتصادياً، أصبحت بلد المنشأ والعبور والمقصد للاتجار بالبشر. ومضى يقول إن حكومة بلده اعتمدت استراتيجية وخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وأنشأت لجنة إشرافية وطنية لتنفيذ تلك الخطة، وستت تشريعات وطنية لفرض عقوبات

بسهولة أكبر. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي توفير الدعم التقني للبلدان النامية في إطار نهج شامل يعفيها من ديونها ويرفع عنها العقوبات الأحادية الجانب الموجهة ضدها. وأضافت قائلة إن السودان يبذل جهوداً لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالأعضاء البشرية. ووفاءً بالتزاماته نحو الإنتربول، ويعمل بلدها، امتثالاً لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بتسيير دوريات مشتركة مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بموجب اتفاق ثلاثي بشأن أمن الحدود. وقد وقع أيضاً اتفاقات أمنية ثنائية مع كل من تشاد وجنوب السودان وليبيا.

٤٦ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها سنت تشريعاً لمكافحة الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية، وأنشأت آلية وطنية رفيعة المستوى لتنفيذ ذلك التشريع. وعُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٤ حلقة عمل بشأن الاتفاقية الإقليمية المعنية بالاتجار بالبشر، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأفريقي.

٤٧ - ومضت قائلة إن عدة وكالات حكومية تتعاون في الجهود المبذولة لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها ولمساعدة ضحاياها. وأجريت في عام ٢٠١٢ دراسة عن الوقاية من تعاطي المخدرات بين الطلاب. ويستخدم بلدها كل جهد ممكن لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات، والإرهاب، ولكن البلدان النامية بحاجة إلى المساعدة الدولية، لا لمكافحة هذه الكوارث فقط ولكن أيضاً لمعالجة أسبابها.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٤٠.